أدان رفض الجامعة الاعتراف بوجود "عصابات مسلحة"

المعلم اتهم العرب بشنّ حرب اقتصادية على سورية: لا أريد أن ينقطع غنم العواس عن دول الخليج

صعد وزير الخارجية السوري وليد المعلم من حدة اتهاماته للجامعة العربية بعد إقرارها قرار فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، واتهم الدول العربية بإغلاق «كل النوافذ» بإقرارها هذه العقوبات واعتبر ان النص الذي ينظم بعثة مراقبي الجامعة في سورية «مساس» بالسيادة الوطنية و«بروتوكول اذعان».

كما اتهمها برفض الاعتراف بوجود جماعات مسلحة إرهابية» في سورية.

وقال المعلم في مؤتمر صحافي عقده في دمشق للرد على فرض الجامعة عقوبات اقتصادية على سورية من «انهم يرفضون الاعتراف بوجود جماعات مسلحة ارهابية تمارس الجرائم والخطف والتقطيع».

وقال المعلم ان وزراء الخارجية العرب «بالقرار الذي اتخذوه اغلقوا كل النوافذ (...) وكما تعرفون هناك بعض اعضاء الجامعة يدفعون الامور باتجاه التدويل».

وليد المعلم

واعتبر المعلم ان عقوبات الجامعة العربية على البنك المركزي السوري هي «إعلان حرب اقتصادية» مؤكدا ان 95٪ من الأرصدة السورية تم سحبها قبل تجميدها.

وقال المعلم في مؤتمر صحافي بثه التلفزيون السوري «لابد ان اعرج قليلا على ما افتخروا بأنهم اتخذوه من عقوبات...يا اخوان وقف التعامل مع البنك المركزي يعني إعلان حرب اقتصادية بالقانون الدولي. هذا اجراء غير مسبوق».

ومضى يقول عن تجميد الأرصدة السورية «اطمئنكم تم سحب 95 أو 96٪ منها وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري سيضر بحركة التجارة البينية بين سورية والدول العربية».

وردا على احتمالات القيام بالعمل العسكري ضد سورية قال المعلم متهكما «لا أحد من العرب عنده حيل ان يقوم بعمل عسكري».

وردا على سؤال آخر حول احتمال ان ترد دمشق على العقوبات بالمثل قال المعلم «لا عيب في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، ولكن تهمني مصلحة الشعب العربي وغنم العواس لا أريده ان ينقطع عن دول الخليج فهم يحبونه».

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي أعرب عن استعداده لادخال تعديلات طفيفة على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة الى سورية، مؤكدا ان توقيع الحكومة السورية عليه سيؤدي الى اعادة النظر في العقوبات العربية التي فرضت عليها.

وقال مصدر مسؤول في الجامعة العربية ان العربي بعث أمس برسالة الى وزير الخارجية السوري وليد المعلم اكد فيها ان «من شأن التوقيع ان يعيد النظر في جميع الإجراءات التي اتخذها» وزراء الخارجية العرب.

وقال المصدر ان رسالة العربي تأتي ردا على رسالتين تلقاهما من المعلم يومي 25 و26 نوفمبر الجاري وتضمنتا استفسارات عن بعض النقاط الواردة في البروتوكول.

وأضاف ان العربي قال في رسالته ان «اللجنة الوزارية العربية المعنية بسورية استقر رأيها على الموافقة على الاقتراح السوري بتغيير عنوان البرتوكول ليصبح (مشروع بروتوكول بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن متابعة الوضع في سورية) بدلا من (مشروع البروتوكول بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية)».

وأضاف العربي في رسالته ان «مجلس الجامعة ايضا على استعداد للتأكيد مجددا على مسألة التنسيق بين بعثة المراقبين العرب والجانب السوري لتمكين البعثة من أداء التفويض الممنوح لها»، وفقا للمصدر نفسه.

واعترضت سورية على ابلاغ مجلس الجامعة الأمين العام للأمم المتحدة بالقرار الذي اتخذه الاسبوع الماضي بشأن المهلة التي منحها لسورية للتوقيع وتهديده باتخاذ إجراءات عقابية ضدها.

إلا ان العربي قال في رسالته ان «الهدف من الابلاغ هو توفير الدعم لجهود الجامعة العربية في تسوية الوضع المتأزم أي ان الدعم المطلوب يقتصر على التأييد الدولي وخاصة من جانب الامم المتحدة وأجهزتها للجامعة وبعثتها في سورية».

وشدد العربي في رسالته، طبقا للمصدر نفسه، على أن «جميع قرارات الجامعة ومنذ بداية الأزمة في سورية تؤكد على أهمية تجنيب سورية مخاطر التدخل الأجنبي وتبعاته على الشعب السوري والمنطقة برمتها».

● دمشق ـ هدى العبود ـ والوكالات

الخالد يأمل في تجاوب دمشق مع الجهد العربي لما فيه مصلحتها

القاهرة ـ كونا: أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد عن أمله في أن تتجاوب الحكومة السورية مع الجهد العربي المتواصل لما فيه مصلحة سورية وشعبا وحكومة. وحث الشيخ صباح الخالد لدى مغادرته القاهرة أمس الأول عقب ختام أعمال الدورة غير العادية المستأنفة لمجلس الجامعة العربية لبحث تطورات الوضع في سورية الحكومة السوية أن تلتزم بأن تكون تحت مظلة الجامعة العربية. وقال ان وزراء الخارجية العرب عقدوا اجتماعات متواصلة لوضع الحلول في مساعدة الحكومة السورية في تجاوز هذه الأزمات. وأكد الشيخ صباح الخالد أن الخطة العربية واضحة وبنودها واضحة وتطالب بوقف العنف وإطلاق المحتجزين وحماية المواطنين وإرسال بعثة من الجامعة العربية ومن وسائل الإعلام مضيفا أن كل هذه الأمور تصب في مصلحة سورية وشعب سورية. وأعرب عن أمله في أن تلتزم الحكومة السورية «قولا وفعلا» وأن تكون كل هذه الأمور تحت مظلة الجامعة العربية. وفيما يتعلق بالأمور التجارية والمالية والاستثمارية فيما بين الدول العربية وسورية، أشار الخالد الى أن المجلس قرر دراسة حظر الطيران من والى سورية إضافة الى إجراءات أخرى كثيرة.

وردا على سؤال حول موعد إقرار هذه التوصيات وهل هناك مهلة أخرى تعطى للحكومة السورية قال الشيخ صباح الخالد ان المجلس قرر أمس الأول اعتماد هذه الأمور كلها.

وأوضح أن هناك لجنة شكلت من بعض الدول العربية لمتابعة هذا الأمر ورفع تقارير الى المجلس الوزاري العربي مبينا أن المجلس كلف الجهات العربية المختصة مثل الطيران المدني العربي وصندوق النقد العربي بمتابعة هذه القرارات معربا عن أمله في أن تتجاوب الحكومة السورية مع الخطة العربية واستقبالها لبعثة المراقبين العربية.

وضم الوفد المرافق للوزير الشيخ صباح الخالد كلا من مدير إدارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ د.أحمد الناصر الصباح وسفيرنا لدى سورية عزيز الديحاني إضافة الى نائب مدير إدارة الوطن العربي المستشار فيصل الهولي.

سورية توجه صواريخها نحو تركيا

عواصم ـ وكالات: ذكرت صحيفة «حريت» التركية امس نقلا عن مراسل الفضائية الايرانية «بريس تي في» في أنقرة بأن سورية وجهت صواريخها طراز سكود مدى 1500 كيلومتر روسية الصنع باتجاه تركيا بعد أن نشرتها في كل من القامشلي ودير الزور السورية القريبة من تركيا والعراق. وأضاف الخبر أن سورية نشرت صواريخها في الفترة التي ازدادت فيها الانتقادات التركية لسياسة بشار الأسد وعلى اثر تقديم تركيا دعمها لقرارات الجامعة العربية. وقد نقلت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية بدورها عن مصادر عسكرية غربية ان الجيش السوري نقل بطاريات صواريخ السكاد المتطورة باتجاه الحدود السورية ـ التركية ووجهها الى شرق تركيا ما ينذر باشتعال النار في اي لحظة بين البلدين حيث تشكل هذه الخطورة وقودا سريع الاشتعال، واشارت الصحيفة الى ان الاوضاع تزداد تعقيدا بين البلدين.

روسيا سترسل سفناً حربية إلى سورية في 2012

موسكو ـ وكالات: ذكرت صحيفة ايزفستيا الروسية امس ان روسيا سترسل في 2012 اسطولا من السفن الحربية الى سورية رسميا من اجل توقف بسيط بينما يتصاعد التوتر بين موسكو والغرب حول الازمة في هذا البلد. ونقلت الصحيفة عن ناطق باسم رئيس اركان البحرية الروسية قوله ان السفن التي ستكون بقيادة حاملة الطائرات الروسية الوحيدة الاميرال كوزنيتسوف، سترسو ربيع 2012 في مرفأ طرطوس حيث تقع قاعدة بحرية روسية. وتستخدم هذه القاعدة التي اقيمت في عهد السوفييت لصيانة وتموين السفن ولا ترسو فيها حاليا اي سفينة. وستغادر «الاميرال كوزنيتسوف» التي توقفت قبالة سواحل طرطوس في 1995 و2007، مطلع ديسمبر بحر بارنتس وتلف حول اوروبا من الغرب ثم تدخل الحبر المتوسط عبر مضيق جبل طارق. وحاملة الطائرات التي تنقل حوالي عشر مقاتلات لا يمكنها دخول المرفأ بسبب حجمها وستبقى في عرض البحر. الا ان الناطق باسم البحرية اكد ان مشروع ارسال سفن الى سورية ليس مرتبطا بالمواجهات التي يشهدها هذا البلد.

لجنة إعداد الدستور تؤكد إلغاء المادة 8 في الدستور الجديد

دمشق ـ يو.بي.آي: كشف عضو لجنة إعداد الدستور الجديد في سورية سام دلة امس عن أن مشروع الدستور الجديد لا يتضمن مادة شبيهة بالمادة الثامنة من الدستور الحالي والتي تعطي حزب (البعث) حق قيادة الدولة والمجتمع.

وقال دلة خلال مؤتمر صحافي في دمشق إن «مشروع الدستور الجديد يقوم على مبدأ التعددية السياسية بحيث لا مكان مميز لأي حزب في الدستور وجميع الأحزاب السياسية ستكون متساوية وما يميزه هو ممارسة السلطة عن طريق الاقتراع العام والشعب مصدر السلطات». وأضاف «نحن نعمل على نظام قريب من النظام شبه الرئاسي المعمول به في عدد من الدول ومنها فرنسا وبعض الدول العربية».

يوسف شعبان إلى قائمة "الشرف"

عواصم ـ وكالات: بعد إدراج بعض الفنانين المصريين ضمن قائمة «العار» السورية بسبب موقفهم من الاحداث التي تشهدها سورية كالممثلة غادة عبدالرازق ويسرا ونور الشريف، ها هو يوسف شعبان ينضم الى قائمة «الشرف» السورية ليكون أول فنان مصري ينضم إلى اللائحة التي ضمت الشخصيات التي تؤيد الاحتجاجات الشعبية.

يوسف شعبان

وكان الفنان المصري قد أعرب عن أمله بنجاح الشعب السوري في ثورته وفق ما قال في مقابلة مع برنامج «بالألوان الطبيعية» على فضائية «درين» قبل أيام.

وأضاف شعبان ان لسورية دينا كبيرا في أعناق المصريين منذ الاحتلال الفرنسي، عندما قتل السوري سليمان الحلبي الحاكم الفرنسي لمصر (كليبر) الذي كان يبطش بالمصريين ويقهر الرجال والسيدات. وطلب شعبان من المصريين والدول العربية الوقوف الى جانب الشعب السوري.

تحليل إخباري

جيران سورية ربما يخففون حدة العقوبات المفروضة عليها

بيروت ـ رويترز: وجهت الدول العربية ضربة قوية لاقتصاد سورية الذي يعاني أزمة بالفعل من خلال وقف التعاملات مع بنكها المركزي ووقف الاستثمارات لكن عدم الارتياح بين جيران سورية بشأن أثر العقوبات على اقتصاداتهم قد يضعف أثر العقوبات. ومن المتوقع بالفعل أن ينكمش اقتصاد سورية بنحو 6٪ العام الحالي، فقد أوقفت الاضطرابات السياحة وهي مصدر كبير للدخل الخارجي وأضرت بالاستثمارات الأجنبية والتجارة وبدأت تؤثر على احتياطي النقد الأجنبي للبلاد. وأدت العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النفط الخام السوري والتي أعلنت في سبتمبر الى فقدان سورية صادرات تصل قيمتها الى 400 مليون دولار شهريا على الأقل حتى تجد سورية مشترين آخرين لنفطها. ولم تصل العقوبات التي أعلنتها جامعة الدول العربية الى حد فرض حظر تجاري شامل على سورية وقد أوضح الوزراء أنهم سعوا الى تفادي الإجراءات التي قد تضر المواطنين السوريين.

وقال كريس فيليبس من وحدة المعلومات في مؤسسة ايكونوميست «مقاطعة البنك المركزي السوري الذي يصدر خطابات ائتمان (من اجل التجارة) ستصعب التصدير والاستيراد على التجار السوريين جدا». وأضاف أن من الصعب أن يطبق لبنان او العراق العقوبات. وقد صوت لبنان الذي يرتبط بعلاقات سياسية وتجارية وثيقة مع سورية ضد العقوبات وكذلك العراق، وقالت بغداد قبل الاجتماع إنها لن تفرض عقوبات. وقال لبيد العباوي نائب وزير الخارجية العراقي إن العراق لديه تحفظات على هذا القرار، مشيرا الى أن هذا القرار سيضر بمصالح بلاده وشعبها لوجود جالية عراقية كبيرة في سورية. وبعث لبنان باشارات متضاربة عما اذا كان سيشارك في فرض العقوبات، وقال وزير الخارجية عدنان منصور الأسبوع الماضي إن بيروت لن تتخذ إجراءات ضد سورية لكن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي قال يوم الخميس إن حكومته ستطبق قرارات الجامعة العربية في كل الأحوال.

وقال مصرفيون في الأردن ولبنان إن تقييم أثر القرار الذي اتخذ امس سيستغرق وقتا لأن التفاصيل غير واضحة كما أن تطبيق الإجراءات قد يختلف من دولة الى أخرى. وقال مصرفي أردني «الصورة غير واضحة لكنها قد تصعب التعاملات التجارية مع سورية جدا».

وأحجم مصرفي لبناني كبير عن التعقيب وحتى يناقش الآثار مع بنوك أخرى. وللكثير من البنوك اللبنانية أفرع في سورية أنشئت في الأعوام الأخيرة بعد أن رفع الأسد القيود على عمليات البنوك الخاصة، وتضررت بالفعل معظم البنوك السورية الخاصة الاكبر بسبب الانخفاض الحاد في الودائع. وفي مؤشر على تراجع ثقة المنطقة بشأن سورية قال بنك سعودي يوم السبت الماضي إنه يعتزم بيع حصصه في بنك سوري وآخر لبناني لأن المخاطر المالية لم تعد تسمح باستمراره كشريك هناك. وقال البنك السعودي الفرنسي إنه سيبيع حصته التي تبلغ 27٪ في بنك بيمو السعودي ـ الفرنسي بسورية وأيضا حصته البالغة 10٪ في بنك بيمو لبنان.

وفي حين قال البنك إن قراره مالي فإن دول الخليج هي التي قادت التحرك ضد الأسد على النقيض من بعض جيران سورية العرب.

وقال فيليبس إن 25٪ من صادرات سورية تذهب الى العراق في حين قال رضا اغا الاقتصادي في مؤسسة (آر.بي.إس) إن 30٪ من صادرات لبنان تذهب الى سورية وهي الدولة الوحيدة التي لا تفرض قيودا على حدودهما البرية وهو ما يظهر مدى ارتباط الاقتصادين ببعضهما البعض. وقال فيليبس «لبنان معاد جدا لإغلاق هذا الطريق (الى سورية)، من المؤكد أن العراق يستفيد من العلاقة وليس متحمسا لتطبيق اي شيء». وقال مصرفي في الأردن يدير مصرفه عمليات في سورية ايضا إن بعض الدول قد تتباطأ.

وأضاف «اذا بدأت كل دولة تقول إن لها اعتبارات خاصة فإنني أتوقع أن تكون الخطوة رمزية اكثر من كونها عملية، ستحاول الدول البحث عن مخرج». وأضاف «سيكون نهجا خطوة بخطوة لكن لا شك أنه سيكون له أثر سلبي على الاقتصادين السوري والأردني».

والملك عبدالله عاهل الأردن هو الزعيم العربي الوحيد حتى الآن الذي دعا الأسد الى التنحي وقال مسؤول أردني إن الخسائر الاقتصادية ثمن يجب أن يدفع لزيادة الضغط على سورية.

وأضاف «بالطبع ستكون هناك آثار اقتصادية سلبية على المدى القريب وسيعاني بعض المستوردين والمصدرين الأردنيين بسبب قطع العلاقات مع سورية، لكن الاعتبارات السياسية تفوق الخسائر الاقتصادية».

وقال وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو إن أنقرة ستتحرك بالتعاون مع العرب، وتركيا أكبر شريك تجاري لسورية وبلغ حجم التجارة الثنائية بينهما 2,5 مليار دولار العام الماضي وقد شارك أوغلو في اجتماع جامعة الدول العربية امس الاحد.

وكانت انقرة ذكرت أنها تدرس طرق نقل جديدة لأسواق الشرق الأوسط الأخرى لا تمر عبر سورية، لكن مسؤولا صرح الأسبوع الماضي بأنه تقرر عدم وقف إمدادات الكهرباء لسورية لأن هذا سيؤثر على المواطنين السوريين.

تركيا تُعلن عقوباتها على دمشق خلال أيام

فرنسا تعتبر أيام النظام السوري معدودة والاتحاد الأوروبي يتفق على عقوبات مالية جديدة على سورية

عواصم ـ وكالات: قال ديبلوماسي بالاتحاد الأوروبي ان حكومات الاتحاد اتفقت أمس على فرض عقوبات مالية إضافية على حكومة الرئيس السوري بشار الأسد بسبب حملة قمع ضد محتجين يطالبون بالديموقراطية.

وتشمل الإجراءات الجديدة حظرا على الدعم المالي طويل الأجل للتجارة عدا الغذاء والدواء وعلى القروض الموجهة إلى الحكومة سواء القروض الثنائية أو المقدمة من خلال مؤسسات مالية دولية.

وبموجب الاجراءات الجديدة التي سيقرها رسميا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بعد غد، سيحظر أيضا على شركات دول الاتحاد التعامل في سندات الحكومة السورية، وستمنع البنوك السورية من فتح فروع في دول الاتحاد الأوروبي أو الاستثمار في بنوك أوروبية.

وقال الديبلوماسي مشترطا عدم نشر هويته «تهدف كل تلك الإجراءات إلى قطع التدفقات المالية عن الحكومة السورية».

ويضيف القرار 12 شخصا و11 كيانا على الأقل إلى قائمة الأشخاص والمؤسسات والشركات المستهدفة بقرارات سابقة لتجميد الأصول وحظر السفر من جانب الاتحاد الأوروبي.

في هذه الأثناء، تعقد اللجنة الفنية التنفيذية التي شكلها مجلس الجامعة العربية اول من امس اجتماعها الاول بالجامعة غد على مستوى كبار المسؤولين والخبراء برئاسة قطر وعضوية: الاردن، مصر، السعودية، الجزائر، السودان، المغرب، سلطنة عمان والامانة العامة للجامعة العربية وذلك لتحديد قائمة بأسماء كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين الممنوعين من السفر الى الدول العربية وتجميد ارصدتهم المالية في الدول العربية.

مسيرة مؤيدة للرئيس بشار الأسد في ساحة السبع بحرات في دمشق أمس (أ.ف.ب)

صرح بذلك مصدر مسؤول بالجامعة وقال ان اللجنة ستناقش النظر في الاستثناءات المتعلقة بالامور الانسانية والتي تؤثر بشكل سلبي ومباشر على الشعب السوري وكذلك المتعلقة بالدول العربية المجاورة لسورية.

وأضاف المصدر ان اللجنة سترفع تقريرا بنتائج أعمالها الى اللجنة الوزارية العربية المعنية بالازمة السورية في اجتماعها المقبل في الدوحة السبت المقبل.

في سياق آخر، أكد وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أن أيام النظام السوري أصبحت «معدودة» بعد تصويت الجامعة العربية على فرض عقوبات اقتصادية على هذا النظام.

وأعرب جوبيه في مقابلة على راديو «فرانس أنفو» امس عن آسفة لأن الأمور تسير ببطء لوقف القمع الذي يمارسه نظام الرئيس السوري بشار الأسد ضد المدنيين السوريين منذ أشهر طويلة، مضيفا «لكن الأمور تسير طالما أن الجامعة العربية التي تتمتع بوزن كبير اتخذت قرارا بفرض عقوبات من شأنها أن تزيد من عزلة نظام دمشق».

وعبر عن أمله في ألا يتم رفض فكرة إقامة «ممرات إنسانية» في سورية بشكل قاطع، قائلا «إنها ضرورة، ونحن قمنا بتطبيقها في ظروف أخرى»، مشيرا إلى أن هذه الممرات تعد الوسيلة الوحيدة للتخفيف على المدى القصير على السكان في سورية.

وقال وزير الخارجية الفرنسي «إنه ليس على علم بأن هذه الفكرة تم رفضها من قبل الأمم المتحدة، وهي تمثل طلبا من المجلس الوطني السوري وليست فكرتي الشخصية»، مذكرا أنه دعا الأمم المتحدة والجامعة العربية بالتفكير في «الممرات الإنسانية».

وقد اعتبرت الخارجية الفرنسية انه من «العاجل» ايجاد طريقة للوصول الى بعض السكان السوريين والذين هم في خطر في ضوء ما تصفه باريس بتدهور الحالة الانسانية في سورية.

وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو ان «الوضع الانساني في سورية لم يتوقف عن التدهور»، محذرا من «خطر الوصول الى ازمة انسانية حقيقية».

ووفقا للارقام الفرنسية واستنادا الى بيانات منسق الشؤون الانسانية في الامم المتحدة فاليري آموس يحتاج مليون ونصف مليون سوري الى المعونة الغذائية فيما يعاني ثلاثة ملايين من القمع الذي يمارسه النظام السوري.

واكدت الخارجية الفرنسية ان عدد الفارين من العنف يتزايد فيما اشار فاليرو الى ان فرنسا تفكر مع شركائها في «ايصال مساعدات انسانية» من شأنها حماية السوريين.

من جهته، قال وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو ان العقوبات التي ستفرضها بلاده على سورية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ستعلن في الايام القليلة المقبلة.

ونقلت وكالة الانباء التركية (اناضول) عن داود اوغلو قوله ان تركيا تدعم قرار وزراء الخارجية العرب بفرض حزمة عقوبات على سورية، مضيفا ان بلاده وجامعة الدول العربية لا يمكنهما الصمت حيال قمع الشعب السوري.

واوضح ان قرار بلاده بفرض عقوبات على سورية جاء بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، مؤكدا ان القرار يهدف الى ارغام القيادة السورية على وقف الانتهاكات واعمال العنف ضد المدنيين.

في السياق نفسه، بحثت الحكومة التركية في اجتماع مصغر الليلة قبل الماضية التدابير التي من الممكن ان تتخذها تركيا ضد سورية بالتوازي مع العقوبات العربية.

وذكرت مصادر اعلامية ان الاجتماع الذي ترأسه نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية علي باباجان بحث، بمشاركة ستة وزراء، حزمة من العقوبات على سورية التي ستشمل مجالات اقتصادية وتجارية والطاقة والنقل.

واضافت المصادر ان تركيا قد تبحث وقف تزويد سورية بالطاقة الكهربائية كما تبحث وقف النقل الجوي والبري والبحري بين البلدين الى جانب وقف التبادل التجاري وتجميد الارصدة السورية في المصارف التركية، وحظر استقبال المسؤولين السوريين.

في غضون ذلك، وفيما استمر خروج المظاهرات المطالبة باسقاط النظام في عدة مدن قال ناشطون ان قوات الأمن السورية قتلت 7 محتجين في عدة مدن وداهمت مناطق بالقرب من العاصمة دمشق، بحثا عن منشقين عن الجيش ومتظاهرين مناوئين للحكومة.

وقال الناشط السوري المقيم في لبنان عمر إدلبي لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) ان هناك عمليات تفتيش للمنازل في المنطقة، وتم اعتقال أكثر من 50 شخصا.

من ناحية أخرى، قصفت القوات السورية مناطق في محافظة حمص المضطربة عقب احتجاجات ليلية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وأشار إدلبي إلى أن حولي 40 شخصا قتلوا على يد قوات الأمن في أنحاء سورية اول من امس تزامنا مع اقرار الجامعة العربية لعقوباتها.